لبنان: يجب على السلطات إنهاء استخدام القوة بشكل غير قانوني ضد المتظاهرين سلمياً

25 أكتوبر/ تشرين الأول 2019

أدانت اللجنة الدولية للحقوقيين اليوم رد قوات الأمن اللبنانية على الاحتجاجات السلمية التي اندلعت في عدة مناطق في لبنان في 17 أكتوبر، بعد محاولة الحكومة فرض ضريبة يومية على المكالمات الصوتية التي تتم من خلال تطبيقات مثل واتس اب.

دعت اللجنة الدولية للحقوقيين السلطات اللبنانية إلى احترام وحماية حق المتظاهرين في التجمع السلمي وحرية التعبير؛ الامتناع عن استخدام القوة بشكل غير قانوني لتفريق الاحتجاجات والمعاملة السيئة للمتظاهرين؛ التحقيق وضمان المساءلة الفعالة عن أي انتهاكات ارتكبت في سياق الاحتجاجات.

استخدمت قوات الأمن في لبنان القوة المفرطة وغير القانونية ضد المشاركين في احتجاجات على مستوى البلاد جراء الأزمة الاقتصادية المتفاقمة في لبنان. قامت منظمات غير حكومية ومقاطع فيديو منشورة في وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي بتوثيق الأساليب غير المناسبة والمستخدمة لتفريق الحشود وقمع المظاهرات الواسعة بشكل غير مسبوق، بما في ذلك بإطلاق الغاز المسيل للدموع وضرب المتظاهرين وإزاحتهم بالقوة عن مكان اعتصامهم السلمي.

"يجب على السلطات اللبنانية ضمان التحقيق والملاحقة القضائية الفعالة لجميع الانتهاكات المرتكبة في سياق هذه الاحتجاجات من قبل جهات حكومية أو غير حكومية، بما في ذلك الاستخدام التعسفي للقوة والاعتقالات التعسفية والمعاملة السيئة." علق سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال افريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين.

يجب على السلطات اللبنانية الامتثال للقانون الدولي والمعايير الدولية فيما يتعلق باستخدام القوة، والتي تمنع استخدام القوة من قبل الموظفون المكلفون بإنفاذ القانون إلا عندما يكون استخدام القوة هو الحل الضروري والأخير، كما يجب أن يكون بالحد المطلوب لتحقيق أغراض عملهم.

قامت منظمات محلية ووسائل إعلام بالتبليغ عن مهاجمة المتظاهرين من قبل جماعات مسلحة تابعة لحركة أمل وحزب الله. أصيب 15 شخصاً على الأقل نتيجة لهذه الهجمات في النبطية، و6 أشخاص في رياض الصلح وتم نقلهم إلى المستشفى. كما وقعت هجمات عنيفة في مدينة صور ويزعم أنها منسوبة إلى حركة أمل أيضاً.

خلفية الأحداث:

يزعم أن اندلاع الاحتجاجات في لبنان يمثل رداً على سنوات من الفساد المستشري في البلاد والبطالة والفقر. بحلول 18 أكتوبر، تميزت الاحتجاجات بالمطالبة بإسقاط السلطات الحكومية التي يُنظر إليها على أنها النخبة الحاكمة في لبنان، بما في ذلك رئيس الدولة، الحكومة والسلطة التشريعية، كما تضمنت المطالبة بتغيير جذري في النظام السياسي الطائفي.

في يوم 21 أكتوبر وفي محاولة لاستيعاب الموقف وتهدئة المتظاهرين، أعلن رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري اعتماد مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية. بالرغم من ذلك، فإن الاحتجاجات المناهضة للحكومة والتي دخلت الآن يومها التاسع على التوالي قد اكتسبت زخماً كبيراً.

لبنان دولة عضو في الاتفاقية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية والميثاق العربي لحقوق الإنسان. تلزم هذه المعاهدات الدولة اللبنانية بضمان وحماية الحق في حرية التعبير وحرية التجمع والحرية من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، بما في ذلك من خلال الاستخدام غير القانوني للقوة.